# رقابة البرلمان ودورها في إصلاح القطاع الأمني - دراسة في ضوء منظور هيئة الأمم المتحدة -

***Parliament's oversight and role in security sector reform. Study in the light of the perspective of the United Nations.***

ط/د.حبيبة رحايبي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

الملخص:
من بين اهتمامات منظمة هيئة الأمم المتحدة، ــ وهو ما تشير إليه مختلف وثائقها الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن ــ اهتمامها بموضوع الرقابة على قطاع الأمن، والتي تعد آلية من آليات تفعيل عملية إصلاح هذا القطاع، والذي تتعدد فيه آليات الرقابة بتعدد الفواعل المساهمة في إصلاحه، وقد ركزت الورقة البحثية على "الرقابة البرلمانية محاولة بيان دورها في عملية إصلاح القطاع الأمني.

الكلمات المفتاحية: الأمن؛ قطاع الأمن؛ الأمم المتحدة؛ إصلاح قطاع الأمن؛ البرلمان

**Absract.**
Among the UN organization's concerns, As indicated by the various documents issued by the General Assembly or the Security Council.. , its interest in the issue of control over the security sector, which is a mechanism of activating sector reform process, in which Control mechanisms are multiple depending on the multiplicity of actors Contributing to reform it , this paper focus on "parliamentary oversight" trying to show her role in the security sector reform process.

Keywords: Security; Security Sector; United Nations ; Security Sector Reform; Parliament



مقدمة:

لقد أقرت منظمة هيئة الأمم المتحدة بأهمية توفير الدعم للدول والشعوب من أجل معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والمؤسسية والأسباب الهيكلية الأخرى المتأصلة؛ التي كثيرا ما تشكل أساس الأعراض العاجلة للصراعات، وأصبح التصدي للأسباب الجذرية يكتسي أهمية حاسمة في عالم يواجه أخطارا جديدة وناشئة، ويتطلب التصدي لهذه التحديات اتباع استراتيجيات متكاملة تُدْرِج نهجا محلية ووطنية ودون إقليمية، وإقليمية، ودولية، فضلا عن مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لكل سياق محدد[1].

وعملا على استدامة السلم والأمن والتنمية، يأتي اهتمام هيئة الأمم المتحدة ب"إصلاح قطاع الأمن"، فعلى الرغم من أن المصطلح مازال يتطور، فإنه مستعمل على نطاق واسع في وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن[2]، وهو ما حدا بهذين الجهازين لتقديم تعريف لمصطلح "إصلاح قطاع الأمن"، وهو التعريف الذي تم تبنيه من الباحثين والدارسين والمهتمين بقطاع الأمن بوجه عام ـــ

وعليه؛ إلى أي مدى يمكن للرقابة البرلمانية، أن تسهما في إصلاح قطاع الأمن في الدولة، لاسيما الدول التي تعيش فترات انتقال ديمقراطي؟

ويرتب هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية، نجمل أهمها في الآتي:

1 ـــ ما مدلول اصطلاح "قطاع الأمن" في وثائق الأمم المتحدة؟

2 ـــ ما هي أهم مرتكزاته؛ (مشمولات ومضامين) إصلاح القطاع الأمني ؟

3 ـــ كيف يمكن لرقابة البرلمان أن تكون من الآليات الفاعلة في إصلاح القطاع الأمني في الدولة؟.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة إلى أنها :

ـــ تلقي الضوء على أحد أهم قطاعات الدولة وأكثرها حساسية، لاسيما والدراسة تتناول "الرقابة" كآلية من آليات المساهمة في إصلاح قطاع الأمن، خاصة وأن قضية إصلاح قطاع الأمن ترتبط في الغالب الأعم بالدول والأنظمة السياسية التي تعيش مراحل انتقالية، كالعراق واليمن وليبيا ومصر وتونس وـــ حاليا ـــ سوريا، وغيرها من دول العالم الثالث في إفريقيا وأمريكا الجنوبية

2 ـــ قلة الدراسات والاهتمام ببحث موضوع الرقابة البرلمانية ورقابة المجتمع المدني على قطاع الأمن، لما يكتسبه هذا القطاع ويتميز به من خصوصية وحساسية، تجعل من تناوله بالبحث درجة كبيرة على من الصعوبة.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي كمنهجين رئيسين في معالجة جزئياتها، فطبيعة هذه الدراسة تستدعي هذين المنهجين.

خطة الدراسة : وقد اشتملت على مقدمة ومبحثين وخاتمة

أولا ـــ مفهوم "إصلاح القطاع الأمني" حسب منظمة هيئة الأمم المتحدة.

1 ـــ تعريف هيئة الأمم لمصطلح "إصلاح قطاع الأمن"، وأركانه.

2 ـــ حكم قطاع الأمن، ومكوناته.

3 ـــ محددات فعالية القطاع الأمني .

ثانيا ــ الرقابة البرلمانية كآلية للمساهمة في إصلاح القطاع الأمني.

1 ــ تعريف الرقابة البرلمانية ومجالاتها

2 ــ أهمية الرقابة البرلمانية ودورها في إصلاح قطاع الأمن

3 ــ :فواعل الرقابة على إصلاح قطاع الأمن، محدداتها ومعيقاتها

أولا ــ مفهوم "إصلاح القطاع الأمني" حسب منظمة هيئة الأمم المتحدة.

1 ــ تعريف هيئة الأمم بمصطلح "إصلاح قطاع الأمن"، وأركانه.

أ ــ تعريف "إصلاح قطاع الأمن": بالرغم من ظهور مفهوم إصلاح قطاع الأمن في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، فلا يوجد تعريف متعارف عليه لقطاع الأمن أو إصلاح قطاع الأمن، وتتبنى مختلف الأطراف المعنية فهما قد يضيق أو يتسع لمفهوم إصلاح قطاع الأمن، وغالبا ما يستخدم مصطلحات متنوعة كإصلاح قطاع الأمن، أو إصلاح النظام الأمني، أو تحديث قطاع الأمن أو إحداث التحول فيه، وغير ذلك من المسميات[3].

يقصد بعبارة "إصلاح القطاع الأمني" إجراء عملية على القطاع/ النظام الأمني والذي يشمل جميع القوى الفاعلة وأدوارها ومسئولياتها والإجراءات التي تتخذها والعمل سوية فيما بينها وتشغيل النظام بطريقة أكثر اتساقا مع التقاليد الديمقراطية والمبادئ السليمة للإدارة الرشيدة لتسهم بذلك في إنشاء شبكة أمنية تعمل بشكل جيد. ويشمل القطاع/ النظام الأمني القوات المسلحة والشرطة والمخابرات وخدمات إدارة الحدود والجهات الرقابية مثل البرلمان والحكومة والنظام القضائي والجنائي وقوات الأمن غير النظامية ومجموعات المجتمع المدني[4].

كما عرفته لجنة مساعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: « وهو يشمل كافة الأطراف المعنية العاملة فيه والأدوار المنوطة بها، والإجراءات الخاصة بها، والتي تعمل مع بعضها البعض لإدارة وتشغيل النظام بطريقة تتسم بقدر أكبر التوافق مع المعايير الديمقراطية والمبادئ السليمة للحكم الرشيد، مما يعزز الإدارة الجيدة لإطار العمل الأمني»[5] .

و"قطاع الأمن"مصطلح كثيرا ما يستخدم لوصف الهياكل والمؤسسات والأفراد المسئولين عن إدارة الأمن وتوفيره ومراقبته في بلد ما، ومن المقبول بشكل عام أن قطاع الأمن يشمل الدفاع وإنفاذ القانون والإصلاحيات وخدمات الاستخبارات، والمؤسسات المسئولة عن إدارة الحدود والجمارك والطوارئ المدنية، ويشمل أيضا في كثير من الحالات عناصر القطاع القضائي المسئولة عن الفصل في قضايا ما يُزعم أنه سلوك إجرامي، وسوء استعمال للقوة، وعلاوة على ذلك؛ يشمل قطاع الأمن جهات فاعلة تؤدي دورا على مستوى الإدارة في عملية تصميم الأمن وتنفيذه، مثل الوزارات والهيئات التشريعية وتنظيمات المجتمع المدني، ومن بين الجهات الفاعلة الأخرى غير الدول، التي يمكن أن تعتبر جزءا من قطاع الأمن، السلطات العرفية أو غير الرسمية وخدمات الأمن الخاصة[6].

ب ــ أركان إصلاح القطاع الأمني: تشكل كل دولة من الدول عددا من الأجهزة الأمنية التي تتولى حماية الدولة ومواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية التي تعتريها[7]، ورغم أنه لكل دولة منظومتها الأمنية، إلا أن المكونات الرئيسية للنظام الأمني داخل أية دولة لا يخلو من الأركان الثلاثة الآتية:

1ــ إصلاح الشرطة: يقصد بعبارة "إصلاح الشرطة" تحويل مؤسسة الشرطة إلى خدمة شرطية احترافية خاضعة للمساءلة تنتهج أسلوبا من العمل الشرطي يتجاوب مع احتياجات المجتمعات المحلية.

وتتولى الشرطة مسئولية الحفاظ على النظام العام، وتمثل حجر الزاوية في مجتمع سلمي، ويتشكل إحساس الجمهور باحترام الحكومة لحقوق الإنسان الأساسية عن طريق الاتصالات مع الشرطة، ويجب على البلدان التي تمر بمراحل انتقالية نحو الديمقراطية تغيير النموذج القديم للشرطة، والذي يتسم بسوء معاملة الجمهور، إذ يتم التأكيد على الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطن، ودون هذا التعبير الأساسي سيكون من الصعب تحقيق الإصلاح الحقيقي[8].

2 ـــ إصلاح القوات المسلحة: يمثل إصلاح القوات المسلحة الركن الثاني من أركان إصلاح قطاع الأمن التي يجب أن تصاحب الانتقال إلى الديمقراطية، ويجب إعادة هيكلة القوات المسلحة وإعادة تشكيلها لتتوافق مع النماذج الديمقراطية، ويعني هذا إنشاء سلطة مدنية فوق القوات المسلحة، وإعادة تحديد مهمتها، بحيث توفير الأمن ضد التهديدات الخارجية، وتجنب أي دور أمني داخلي وإضفاء الطابع المهني على الجيش من خلال التدريب والتطوير المؤسسي، وقد يشمل الإصلاح ـــ أيضا ـــ تقليص حجم القوات المسلحة اعتمادا على متطلبات المهام وإعادة تنظيم القوات داخليا[9].

3 ـــ إصلاح أجهزة الاستخبارات: يمثل إصلاح أجهزة الاستخبارات الركن الثالث من إصلاح قطاع الأمن، فقليل من المواطنين ـــ فقط ـــ من يعرف شيئا عن أجهزة الاستخبارات، ويعتبر تحول وكالات الاستخبارات شرط أساسي لنجاح إصلاح قطاع الأمن، ويتعين أن تقيد الإصلاحات وظيفة المخابرات بجمع المعلومات الاستخباراتية الخارجية، وأن تنص على قيادة مدنية لها، وإنشاء آليات رقابة برلمانية، وربما كان إصلاح أجهزة الاستخبارات التحدي الأصعب لإصلاح قطاع الأمن، بالنسبة للأنظمة الانتقالية، ولكنه جزء أساسي من العملية الديمقراطية[10].

2 ـــ حكم قطاع الأمن، وإجراءات إصلاحه .

أ ـــ حكم قطاع الأمن: يشير مصطلح حكم قطاع الأمن إلى أن الأمن لم يعد حكرا على الدولة ومؤسساتها، فقد أضحى هذا القطاع يضم العديد من الأطراف التي لا تتبع الدولة أو تمثلها، وبطبيعته يتقاطع حكم قطاع الأمن مع القطاع الأمني ومبدأ الحكم الرشيد، حيث تعتبر الشفافية والمساءلة والمشاركة شروطا أساسية لتحقيق مبدأ الحكم الرشيد، ولذلك يتمثل الافتراض الضمني هنا؛ بأن قطاع الأمن الذي يحظى بحكم صالح يستلزم أكثر من مجرد إنشاء قوات أمنية على قدر عال من التدريب والتجهيز، بل يقتضي تطبيق مبدأ الشفافية في القرارات التي تتخذ في الشؤون الأمنية، كما يستدعي إعداد إطار للمساءلة يتم بموجبه إخضاع الأجهزة الأمنية والحكومة للمساءلة أمام المواطنين و/ أو ممثليهم المنتخبين، وبالإضافة إلى ذلك، يلزم لقيام مثل هذا القطاع توفر دعم يقوم على أساس قاعدة عريضة في المجتمع للسياسات التي يقوم على تنفيذها، مما يمكنه من ضم جميع الأطراف ذات العلاقة تحت إمرته، ومن ناحية أخرى يلقي "حكم قطاع الأمن" الضوء على الهيكليات التنظيمية والأنظمة والعمليات التي توظفها الأطراف المشاركة في القطاع الأمني ـــ الخاص منها والعام ـــ على السواء، في تنسيق مصالحها واتخاذ قراراتها السياساتية وتنفيذها[11].

ب ـــ إجراءات إصلاح قطاع الأمن: صممت إجراءات إصلاح القطاع الأمني كي تتناول مجموعة من المشكلات التي يعاني منها القطاع الأمني مثل الفساد، ونقص الإمكانات الفنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار إلى الشفافية، والمشاكل الاجتماعية العامة، كالجريمة والعنف المسلح، ومن الناحية العملية، يشمل إصلاح القطاع الأمني مجموعة واسعة من الأنشطة التي يمكن تصنيفها إلى أربع فئات رئيسية:

ـــ تعزيز إدارة القطاع الأمني وفرض الرقابة المدنية عليه.

ــ تعزيز قوى الأمن بما في ذلك إعداد برامج تهدف إلى تدريب الجنود، وأفراد الشرطة وغيرهم من أفراد الأجهزة الأمنية على المساءلة الديمقراطية وقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمسائل التي تكتسي حساسية إثنية، بالإضافة إلى التدريب على المهارات الفنية، وتشجيع المجتمع على المشاركة في أعمال الشرطة، وتحديث معدات الشرطة والجيش وإعداد مدونات بقواعد السلوك المهني.

ــ نزع السلاح وإرساء دعائم السلام.

ــ ترسيخ سيادة القانون.

إن الدول والمجتمعات التي لديها القدرة والالتزام والمشروعية للإسهام على هذا الأساس هي ركائز الأمم المتحدة، ويتمثل دور المنظمة في تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة الوطنية في تحقيق هذا الهدف والمساعدة في وضع مؤسسات أمن فعالة وقابلة للمساءلة، وهذا هو الأساس المقترح لإلزام الأمم المتحدة في ما يصطلح على وصفه ب"إصلاح قطاع الأمن"[12].

ج ــ محددات فعالية القطاع الأمني وأهداف إصلاحه

أ ــ محددات فعالية القطاع الأمني: تشير وثائق الأمم المتحدة إلى أنه لا يوجد نموذج وحيد لقطاع الأمن، غير أن لقطاعات الأمن الفعالة والقابلة للمساءلة عددا من الخصائص المشتركة، هي كما يلي:

ــ إطار قانوني و/ أو دستوري.

ــ نظام مؤسسي للحكم والإدارة .

ــ القدرات، والهياكل والأفراد والمعدات والموارد اللازمة لتوفير أمن فعال.

ــ آليات التفاعل فيما بين الجهات الفاعلة الأمنية، بوضع طرائق شفافة للتنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة المختلفة، على أساس الأدوار والمسئوليات الدستورية / القانونية المنوطة بكل منها.

ــ ثقافة الخدمة، وذلك لتعزيز الوحدة، والسلامة، والانضباط، والنزاهة، ومراعاة حقوق الإنسان بين الجهات الفاعلة الأمنية وتشكيل طريقتها في الاضطلاع بواجباتها[13].

ويؤكد مجلس الأمن في قراره رقم (2014/2151)، الذي اتخذه في جلسته (7161)، المعقودة في 28 نيسان/ أبريل 2014 أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد النزاع أمر حاسم في توطيد السلم والاستقرار، وتعزيز الحد من الفقر، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وبسط الدولة سلطتها الشرعية والحيلولة دون سقوط البلدان مجددا في النزاع، ويؤكد القرار على أن توفر قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة، هي أمور ضرورية لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، ومشيرا ــ أيضا ــ إلى الحق السيادي للبلدان المعنية ومسئوليتها الرئيسية فيما يتعلق بتحديد نهج إصلاح قطاع الأمن وأولوياته على الصعيد الوطني، وإذ يسلم بأن هذه العملية ينبغي أن تخضع للملكية الوطنية وأن تستند إلى الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد المعني، وإذ يشجع على تطوير الخبرة في ميدان إصلاح الأمن على الصعيد الوطني[14].

ب ــ أهداف إصلاح القطاع الأمني: يمثل إصلاح القطاع الأمني مدخلا شاملا يركز على الطبيعة المترابطة لمؤسسات القطاع الأمني، ويسعى إلى تحقيق هدفين:

ــ التأكيد على الإدارة الديمقراطية والمدنية لقطاع الأمن.

ــ يسعى إلى إنشاء قطاع أمني فعال وناجع من ناحية تكالبفه، كأن هيكلته أو بناء إمكانياته المادية والبشرية[15].

وتكمن أهمية الإصلاح بالنسبة إلى الأمم المتحدة في أنه يظهر أن الأمن يتجاوز العناصر العسكرية التقليدية ويشمل مدى أوسع بكثير من المؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية والدولية. كما يشدد على أنه ينبغي لترتيبات الأمن أن تأخذ في الحسبان الصلات بين الجهات الفاعلة المختلفة. وبالمثل، يبرز الإصلاح أن الفعالية والمساءلة والحكم الديمقراطي عناصر أمنية يعزز بعضها بعضاً. ومن ثم، يوفر الإصلاح إطاراً لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين في تنفيذ رؤية أمنية مشتركة[16].

ثانيا ـــ الرقابة البرلمانية كآلية للمساهمة في إصلاح القطاع الأمني.

يعتبر إصلاح قطاع الأمن جزءا من أساسيات العملية الديمقراطية، ومع أن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه العملية جزءا أساسيا من بناء المؤسسات في الديمقراطيات الجديدة، حيث تتطلب الديمقراطية وجود مؤسسات أمنية متخصصة ومراعية لاحتياجات الجمهور[17].

1 ـــ تعريف الرقابة البرلمانية ومجالها.

أ ـــ تعريف الرقابة البرلمانية: هي رقابة سياسية؛ لأنها موكلة لهيئة سياسية (البرلمان)[18]، وتعرف بأنها: « سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتقديم المسئول عن ذلك للمساءلة سواء كان الحكومة بأسرها أو أحد الوزراء»[19].

ويعرف حامد ربيع الرقابة البرلمانية بأنها: « صورة من صور الضبط، ولعل ما يؤخذ على هذا التعريف أنه لا يقر بوجود أي نوع من أنواع الرقابة البرلمانية في النظم السياسية الرئاسية، رغم أن بعض تلك النظم يشيد درجات ربما تفوق بكثير ما هو قائم في النظم البرلمانية»[20].

فالرقابة البرلمانية هي رقابة تمارسها مؤسسة دستورية سياسية وسيادية، هي البرلمان على أساس أحكام دستورية تحدد سلطات ووسائل هذه الرقابة على أعمال الحكومة باعتبارها هي الأخرى مؤسسة دستورية تشرف وتقود أعمال الإدارة العامة في الدولة، وتستهدف الرقابة البرلمانية تحريك وانعقاد المسئولية السياسية للحكومة[21].

أما وسائل الرقابة البرلمانية (بوجه عام)، أجمع الفقهاء على ثلاث وسائل في الرقابة البرلمانية، وهي: السؤال والاستجواب والتحقيق باعتبارها من وسائل الرقابة البرلمانية، ويضيف البعض المناقشة كوسيلة من هذه الوسائل، وقد تكون هذه المناقشة أثناء مراجعة الموازنة العامة أو الخطة القومية أو البرنامج العام للحكومة، أو قد تكون بقصد تبادل وجهات النظر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في جو من التفاهم للوصول إلى تبين أفضل سياسة تنتهج، ويمكن أن تكون محل تدبر من البرلمان والحكومة معا[22].

والرقابة البرلمانية موجودة بصورة أكثر وضوحا من النظام الرئاسي عن طريق توفير النظام البرلماني لهذه الرقابة أدوات تساعدها على القيام بعملها كالسؤال ولجان التحقيق والاستجواب والمسئولية السياسية الفردية والتضامنية للوزراء، على عكس النظام الرئاسي الذي لا يعرف سوى وسيلة تقصي الحقائق التي تلعب دورا كبيرا في تعميق الرقابة البرلمانية لهذا النظام[23].

ففي أوروبا؛ يشيع وجود محققو الشكاوى البرلمانيون، باعتبارهم من ضمن آليات تأكيد مهام الرقابة البرلمانية، وفي أوروبا الغربية، باستثناء ألمانيا واليونان وإيطاليا ولوكسمبورغ وسويسرا، جميع الدول لديها محققين للشكاوى على المستوى المحلي، وفي إيطاليا وسويسرا لا يوجد محقق الشكاوى على المستوى الإقليمي أو البلدي، بينما ألمانيا لديها لجنة للتظلمات

تؤدي مهام مماثلة لمهام محققي الشكاوى العسكريين الذين يتعاملون مع الشكاوى من القوات المسلحة[24]، مثل هذا الأمر؛ جعل أعضاء الهيئات البرلمانية دورا مركزيا في أداء مهام العمل البرلماني، وهم بمثابة مستودع للخبرة ينهل منها أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية، ويضمن المحترفون منهم استمرارية النقاشات حول القضايا الأمنية المعقدة، وتهيئة السياقات التاريخية لها، ولذلك، فهم يشكلون دعامة مهمة تساعد في توفير الرقابة الفعالة على القطاع الأمني[25]

ب ــ الرقابة على السياستين الخارجية والدفاعية كمجال لقطاع الأمن.

فالسياسة الخارجية يقصد بها: « برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي»[26]. فهي؛ أي: "السياسة الخارجية"، لا تتحدد طبقا لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية، لكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات الخارجية للدولة، والسياسة الخارجية للدولة الواحدة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها.

وإنما يتضح البعد الأمني الذي تتغياه السياسية الخارجية مما يجعلها ضمن القطاع الأمني للدولة؛ وتتصل اتصالا وثيقا بالأمن القومي للوحدة السياسية، ما تهدف إليه السياسة الخارجية، ومن ذلك أنها تسعى لتحقيق::

ــ تحقيق وحماية الأمن القومي للدولة

ــ تأمين المصالح الاقتصادية

ــ تحقيق النفوذ السياسي

ــ البعد الأيديولوجي[27] .

تهدف الرقابة البرلمانية ــ أحيانا ــ الوقوف على كل ما يمس كافة نواحي الأمن القومي للدول، وعلى رأس ذلك السياستين الخارجية والدفاعية.

فبالنسبة للسياسة الخارجية، تقوم البرلمانات بالرقابة على كافة الأمور الاقتصادية والخارجية، وعلى رأسها توجيه واستقبال القروض والمعونات وكذلك وضع كل من الاستثمارات العاملة في الداخل أو الموجهة من الخارج، والعمالة الأجنبية في الداخل والوطنية في الخارج، ومما لا شك فيه، أن تدخل البرلمانات في هذه الأمور يعني تدخلها في صنع السياسة الخارجية في معالجة هذه القضايا، التي تتم جميعها في إطار العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتهدف تلك المعالجة في الديمقراطيات الغربية إلى وضع القيود أمام السلطة التنفيذية بغية عدم الانفراد بصنع السياسة الخارجية، أما بالنسبة إلى الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية في الدول النامية، فهي تهدف للحفاظ على السيادة الوطنية بما يتضمن محاولة تعبئة الرأي العام في مواجهة ما قد تتخذه السلطة التنفيذية من قرارات، تهدف إلى الانغماس في الاقتصادات العالمية، وفق الشروط المجحفة التي تقع على عاتق كافة الدول النامية في هذا الإطار[28].

أما بالنسبة للسياسات الدفاعية، فهي تهدف إلى الرقابة على الجيش، وذلك ليس فقط من خلال التحكم في قرارات الحرب، بل ــ وأيضا ــ في الموازنة العسكرية للدولة، والتي من خلالها يتم التحكم المباشر في كافة الشؤون الدفاعية الخاصة، بالتصنيع والتدرب العسكري، وتجارة السلاح، زمما لا شك فيه أن كافة هذه الأمور في دول الديمقراطيات الغربية

(حيث تنفرد درجة السرية نسبيا على مقدرات المؤسسة العسكرية) تناقش من خلال طرح الحكومة للموازنة العامة، واستدعاء البرلمان للقائمين على الجيش للاستماع لآرائهم.

أما في الدول النامية، فعادة لا تناقش البرلمانات الأمور المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، اللهم إلا في الحالات النادرة وربما داخل لجان البرلمان، حيث تعتبر النظم السياسية في الدول النامية كافة هذه الأمور من قبيل الأسرار، ومن ثم يلجأ بعضهم للحصول على تفويضات من البرلمان لحسم كافة القضايا العسكرية دون المرور على البرلمان ثانية[29].

ومما يجب الإشارة إليه؛ أن هذه الأعمال، أي: الخاصة ب" الشئون الخارجية والأمن الخارجي"، لا تخضع لرقابة القضاء في فرنسا ومصر، باعتبارها من أعمال السيادة، لكن هذا لا يمنع من خضوعها للرقابة السياسية[30].

2 ـــ أهمية الرقابة البرلمانية ودورها في إصلاح قطاع الأمن

أ ـــ أهمية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن والدفاع:

هناك اعتقاد شائع بأن الدفاع والأمن يجب أن يبقى بعيدا عن النقاشات العامة التي تتناول وظيفته وأداءه، وسياساته، وفي الغالب لا تناقش البرلمانات في كثير من الدول وخصوصا في الدول العربية، المواضيع المتصلة بهذا القطاع، وحيث أن البرلمان هو أعلى مؤسسة تمثيلية، فإن إبعاده عن مناقشة ومراقبة السياسات الدفاعية والأمنية يعني إلغاء الرقابة الديمقراطية الشعبية على ومن أهم القطاعات في الدولة[31].

هناك أربعة أسباب على الأقل تجعل من الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن ضرورية:

الطبيعة التمثيلية للبرلمان، تجعله المؤسسة الأكثر التصاقا بالناس، وبالتالي الأكثر معرفة باهتمامات وأولويات ورغبات المواطنين، ومن ضمنها تلك المتصلة بالأمن، وحيث أن السياسات الدفاعية/ الأمنية لا يمكن وضعها دون الاستناد إلى تعريف المجتمع لمفاهيم الخطر، والأمن، فإنه لا يمكن حصر مسئولية إعداد هذه السياسات بالسلطة التنفيذية دون إشراك البرلمان بوصفه المؤسسة الممثلة للمجتمع.

ـــ الرقابة على الموازنة: يستحوذ قطاع الدفاع والأمن على ثلث الموازنة العامة للدولة تقريبا، ومن الضروري أن يراقب البرلمان، باعتباره ممثلا لدافعي الضرائب، كيف ولماذا وأين أنفقت هذه الأموال؟ حيث تلعب الرقابة البرلمانية دورا هاما في منع الفساد وإهدار المال العام.

ـــ ضمانات لعدم تسييس الجيش والأجهزة الأمنية: الجيش وقوى الأمن أهم الأدوات التي يلجأ الحكام المستبدون للتنكيل بمعارضيهم في حال غياب رقابة ديمقراطية سليمة على قطاع الدفاع والأمن، من هنا، فإن على البرلمان الممثل لكافة شرائح وقوى المجتمع أن يمارس دوره الرقابي على هذا القطاع، منعا لاستبداد الحاكم، وضمانا للديمقراطية.

ـــ قَوْنَنَةُ الوظيفة الأمنية: لا يمكن للأجهزة الأمنية والعسكرية أن تعمل دون وجود معايير قانونية تضبط وتحدد وظيفتها، وهنا يصبح دور البرلمان أساسيا، إذ هو من يسن هذه القوانين، وهو من يراقب مدى الالتزام بها أو انتهاكها عند التطبيق[32]

ب ـــ دور الرقابة البرلمانية في إصلاح قطاع الأمن . يتمثل التعريف الراسخ للرقابة البرلمانية على القطاع الأمني في: « أن تمارس السلطة التشريعية الرقابة البرلمانية، وذلك بإقرار قوانين تحدد وتنظم الخدمات الأمنية وسلطاتها وعن طريق اعتماد المخصصات اللازمة في بنود الموازنة، وتشمل هذه الرقابة أيضا إنشاء مكتب للتحقيق في الشكاوى أو لجنة يجوز لها بدء التحقيقات في الشكاوى التي يقدمها الموظفون »[33].

ويستلزم الحكم الرشيد الرقابة البرلمانية، فالبرلمان يقع في مكان القلب من الديمقراطية، وهو بمثابة الحصن الحصين ضد حكم الفرد، ويتمتع البرلمان بسلطة التصرف في الأموال وهو بذلك يحدد بنود الموازنة التي يعتمد قطاع الأمني عليها، وكما أن له حق وضع المعايير القانونية للقضايا الأمنية، واستنادا إلى السياق المحدد لكل دولة، يمارس البرلمان دوره الرقابي على القطاع الأمني بناء على الإجراءات التالية:

ــ الموافقة على تعديلات السياسات الأمنية والقوانين الدفاعية أو رفضها أو تقديم مقترحات بشأنها، وذلك:ــ عقد حوارات برلماني، وــتقديم استجوابات برلمانية وطلبات إحاطة (أن يطلب من المسئول الحكومي توضيح بعض التصرفات أو السياسات) ــوالدعوة إلى استشارات محلية بشأن القضايا الأمنية.

ــ إقرار بنود الموازنة المتعلقة بالأمن والرقابة عليها.

ــ تقويض الدولة بفرض الطوارئ أو شن الحروب وإنهاؤها.

ــ الموافقة أو رفض مقترحات الدولة بشأن ما يلي:

ــ المعاهدات الدولية وعقد التحالفات وإرسال القوات إلى خارج البلاد .

ــ تعيين المسئولين الأمنيين رفيعي المستوى.

ــ المشتريات الضخمة من الأسلحة .

ــ الرقابة وتقييم السياسات والبرامج الأمنية، كالآتي:

ــ طلب تقييم سياسات/ برامج التنفيذ من الحكومة أو الاستعانة بمستشارين لإجراء عمليات تدقيق خاصة

ــ وضع ومراجعة عمل آليات التدقيق، كمحقق شكاوى الدفاع مثلا[34] .

3 ــ :فواعل الرقابة على إصلاح قطاع الأمن، محدداتها ومعيقاتها

أ ــ فواعل الرقابة على إصلاح قطاع الأمن:

لا يقتصر القائم بالرقابة على عملية إصلاح قطاع الأمن، على البرلمان، أو المجتمع المدني، بل تشمل أطرافا عدة، إذ تعتمد الرقابة على نوع الإصلاح، وسياق الدولة، فإنه بالإمكان إشراك مجموعة من الأطراف الفاعلة في مراقبة وتحليل إصلاح القطاع الأمني[35]

ــ الفواعل على مستوى الدولة: وقد يفهم قطاع / نظام الأمن على أنه يضم جميع مؤسسات الدولة والجهات الأخرى التي تضطلع بدور في ضمان أمن الدولة ومواطنيها، والتي تشمل الأطراف التالية:

ــ الأطراف الأمنية الأساسية: كالقوات المسلحة (بما فيها القوات الإقليمية والدولية)، والشرطة، والدرك، والقوات شبه العسكرية، والحرس الرئاسي، والأجهزة الأمنية والاستخبارات، وخفر السواحل، وحرس الحدود، وسلطات الجمارك، وقوات الاحتياط ووحدات الأمن الداخلي.

ــ إدارة الأمن وهيئات الرقابة: كالبرلمان/ السلطة التشريعية واللجان التشريعية التابعة لها، والحكومة/ والسلطة التنفيذية، بما فيها وزارات الدفاع والهيئات الاستشارية المختصة بالأمن القومي، والسلطات التقليدية والمتعارف عليها، ومؤسسات الإدارة المالية، ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها رسائل الإعلام والسلك الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية.

ـــ السلطة القضائية والمؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون: كوزارات العدل، والسجون، والتحقيقات الجنائية، والنيابة وجهاز القضاء (المحاكم والمحاكم الخاصة)، والأجهزة المكلفة بتنفيذ الأحكام القضائية (مأمور الإجراء والمحضـــرون)، والأنظمـــة القضائية التقليدية والعرفية، ولجان حقوق الإنسان، ومحققو الشكاوى[36].

يعتبر استقلال المؤسسات القانونية والقضائية وفعاليتها شرطان أساسيان للحكم الجيد، وحيثما افتقدت هاتان السمتان أو نقصتا يتعين إجراء إصلاح لكفالة توفيرهما، ومن حق وواجب المشرعين والقائمين على الجهاز التنفيـــذي أن يقترحـــوا ويجيزوا القوانين أو يرفضوها، ولكن تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية في شؤون القضاء يتعين أن يكون محصـــورا في المشاركة في اختيار الذين سيشغلون المناصب الرئيسية استنادا إلى سجل كل منهم المتعلق بالتفوق المهني والنزاهة في إقامة العدالة»[37]

ـــ القوات الأمنية غير النظامية كجيوش التحرير، وجيوش المقاتلين، والشركات الأمنية الخاصة، والشركات العســـكرية الخاصة والميليشيات التابعة للأحزاب السياسية[38].

ـــ مؤسسات المجتمع المدني غير النظامية، كالمؤسسات التي تعمل في مجالات مهنية معينة، والإعلام، ومراكز الأبحـــاث، والمنظمات التي تتولى التأثير في السياسات العامة، والمؤسسات الدينية، والمنظمات غير الحكومية وجماعات الجاليات[39] .

كما يشمل؛ آليات المراقبة الدولية والإقليمية والجهات المستقلة بما في ذلك محققو/ لجان الشكاوى.[40] .

ـــ تعزيز المجتمع الدولي لدور الدولة في إصلاح القطاع الأمني.

ومع العلم أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يكون عملية داخلية تبدأها الحكومات الانتقالية في المنطقة، يستطيع المجتمـــع الدولي توفير الموارد التي يمكن أن تلعب دورا حاسما في نجاح أو فشل هذه العمليات، ويتمثل دور المجتمع الدولي في خلق بيئة مواتية، حيث يمكن تعزيز توافق الآراء بشأن إصلاح قطاع الأمن وتحقيقه، وفي هذا الصدد سيكون من المهم إجـــراء تقييم واقعي للوضع المحلي ويجب أن تستند مشاركة المجتمع الدولي إلى تقييمات صلبة وناتجة عن معرفة لما يمكن تحقيقه، مع بيان واضح للأهداف والغايات ومسارات محددة للعمل، ويجب صياغة التقييمات الكمية والنوعية في البداية اســـتنادا إلى معايير موضوعية وتكرارها دوريا لقياس التقدم المحقق والسماح بإجراء تعديلات في البرنامج، ويجب أن تكون الـــبرامج ديناميكية وأن تراعي تقديم التقارير الميدانية حول الديناميات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلـــة، ولا يمكن أن تكون البرامج أحادية الأبعاد أو ثابتة، ولتحقيق الإنجاز الفعال يجب أن تكون ديناميكية متكاملة في الأهـــداف العامة لإصلاح قطاع الأمن في البلد المعني[41].

ففي حالات ما بعد الصراع، أكدت الأمم المتحدة على أهمية اتباع نهج شامل إزاء الأمن لتحقيق السلام المستدام. وشدد تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809، المعروف باسم "تقرير الإبراهيمي")؛ على أن اتخاذ تدابير فعالة لحماية المدنيين وتقديم المساعدة في بيئات ما بعد الصراع يتطلب استراتيجية منسقة تتجاوز الجوانب السياسية أو العسكرية للصراع. ولفت الفريق الانتباه إلى الحاجة لبذل الجهود من أجل دعم الجهات الوطنية الفاعلة ودعا إلى اتباع نهج جديدة تجمع بين خبراء الشؤون القضائية والجنائية وحقوق الإنسان والشرطة. كما شدد التقرير على بعض الأنشطة، من قبيل نزع السلاح وإعادة التسريح، التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلام والأمن في الأجل الطويل إذا تم الاضطلاع بها في مرحلة مبكرة من العملية الانتقالية، ويجب بالتالي ربطها بالعمليات الإنمائية الأطول أجلا[42].

وكمثال على ذلك، فقد دعمت الأطراف الخارجية القوية إصلاح قطاع الأمن في كل من ليبيا واليمن، وذلك كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأعضاء آخرين في حلف شمال الأطلسي، ودول عربية بما فيها الأردن وقطر، ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وفي نفس الوقت سعت البعثات الرسمية للأمم المتحدة في كلا البلدين إلى تحديد الأولويات وتنسيق المعونة والمشورة وتشجيع ورصد التقدم الذي تم إحرازه[43].

ب ــــ محددات قدرة البرلمانات في الرقابة على قطاع الأمن.

تتباين قدرة الرقابة البرلمانية تباينا واضحا على مستوى العالم، فالبرلمانات التي لها تاريخ حافل من سلطات فاعلة في وضع القوانين والمستندة إلى الشرعية على مستوى عريض من التأييد الشعبي وسجل حافل من الرقابة القوية والفاعلة على السلطة التنفيذية؛ هي الأقدر والأكثر تأثيرا في ممارسة الدور الرقابي على إصلاح القطاع الأمني من البرلمانات في العديد من الدول النامية والدول الانتقالية التي تعمل في ظل هذه الظروف المواتية، حيث تواجه الهيئات التشريعية في المجتمعات التي تعاني من النزاعات والمجتمعات الانتقالية عوائق سياسية ودستورية وأخرى تتعلق بالموارد، وبعض النظم عن أوجه الخلل التنظيمية والمؤسسية، فإن للبرلمانات دورا تؤديه في ضمان إجراء عملية إصلاح القطاع الأمني الشاملة[44].

ج ــ معوقات الرقابة البرلمانية على إصلاح قطاع الأمن، تواجه جميع البرلمانات معوقات تسببها التعقيدات الموروثة بشأن القضايا المتعلقة بإصلاح قطاع الأمني، وهي بذلك تواجه تحديات شائعة في جهودها لممارسة الرقابة الفاعلة، ومما يحد من دور البرلمانات هو افتقارها إلى الخبرة والهيمنة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية في المجال الأمني، فغالبا ما يلجأ الرؤساء ومجالس وزاراتهم ــ على سبيل المثال ــ إلى استخدام قوانين السرية لتقويض حرية البرلمانات في الحصول على المعلومات[45].

الخاتمة :

نظرا للدور الذي يلعبه قطاع الأمن في الدولة من توفيره للأمن للجماعة السياسية وحفظ استقرارها باستقرار، كان للرقابة عليه دورها في تفعيل هذا القطاع الحساس ضمن مؤسسات الدولة.

وفي ظل التغيرات التي طرأت وتطرأ على المجتمعات في ظل النظام الدولي وتحولاته الراهنة، لاسيما في سياق ما يعرف بالحول الديمقراطي، تلقي هيئة الأمم المتحدة لاسيما على مستوى أجهزتها الرئيسية "مجلس الجمعية العامة، ومجلس الأمن" وكذا مختلف الوكالات التابعة لها، ومختلف المنظمات الإقليمية التي لا تخرج في أهدافها عن الهدف الرئيس للأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين؛ اهتماما بارزا بإصلاح قطاع الأمن بأركانه الأساسية داخل الدول التي تعيش حراكا شعبيا أو تغييرات سياسية، وهو ما دعاها لمحاولة وضع مجموعة من النهج كإطار نظري لإصلاح قطاع الأمن فضلا عن التعريف بمصطلح "إصلاح قطاع الأمن" ومشمولاته.

تتعدد فواعل الرقابة على قطاع الأمن، إلا أن الرقابة البرلمانية تعتبر إحدى أهم الآليات الفاعلة في هذا المجال، إذا ما استخدمت وأتيح استخدامها في الرقابة على قطاع الأمن، وذلك نظرا لما تشتمله هذه الرقابة من أدوات متعددة كالاستجواب والتصويت والرقابة على الموازنة من شأن تفعيلها أن يحقق الإصلاح المرجو على قطاع الأمن، بالرغم من العقبات التي تكتنف الرقابة على هذا القطاع الحساس في الدولة .

قد يكون المجتمع المدني شريكا فاعلا في دعم جهود أعضاء البرلمان المبذولة من أجل إصلاح القطاع الأمني، حيث يمكن للبرلمانات أن تسلك سبلا مختلفة للتفاعل مع المجتمع المدني، ويشمل ذلك عقد حوارات وطنية وتنظيم الجلسات البرلمانية

العلنية بشأن القوانين المقترحة أو طلب استيضاحات من الخبراء، وهذه العلاقات هي تقاليد راسخة منذ عهد بعيد في العديد من المجتمعات.

من شأن التكامل الذي يحدث بين البرلمان والمجتمع المدني بمؤسساته المختلفة أن يفعل بشكل كبير من الرقابة على إصلاح قطاع الأمن، وبالتالي تشكل الرقابة على هذا المستوى أداة فاعلة في إصلاح القطاع الأمني.

وفي الأخير؛ نأمل أن يكون موضوع الورقة البحثية من الموضوعات التي يتوسع في تناولها من خلال تحقيق القول في بقية أنواع الرقابة على قطاع الأمن، لاسيما في ظل التحولات التي تعيشها الأمة العربية، فضلا على أن يكون هذا الموضوع من موضوعات البحوث الأكاديمية المركزة (بحوث دكتوراه)

**الهوامش**

[1] ــ تقرير الأمين العام" ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، الوثيقة: A/62/659–S/2008/39 ، ص4

[2] ــ المرجع نفسه، ص6

[3] ــ كريستين فالاسيك، إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب ، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ص 8

[4] ــ بوبوفيتش، نيكولا، النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ،والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008، ص1

[5] ــ كريستين فالاسيك، إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، (مرجع سابق)، ص 8

[6] ــ هيئة الأمم المتحدة ، ضمان السلام والتنمية، دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، الوثيقة 080208 080208 08-21604 (A)

[7] ــ دورنالد فريدريك، وأرنولد ليتهولد، المدخل في إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ورام الله، 2007 . ص 82

[8] ــــ دونالد جيه بلانتي، تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية، واشنطن: معهد السلام الأمريكي،، أيلول/ سبتمبر 2012، ص3

[9] ــ دونالد جيه بلانتي، تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية، (مرجع سابق)، ص4

[10] ــ المرجع نفسه، ص6

[11] ــ دورنالد فريدريك وأرنولد ليتهولد، المدخل في إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، (مرجع سابق)، ص12 ــ 13

[12] ــ تقرير الأمين العام" ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، ص6

[13] ــ المرجع نفسه .

[14] ــ الأمم المتحدة، مجلس الأمر، القرار الدي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7161، المعقودة في 28 نيسان/ أبريل 2014 ، الوثيقة S/RES/2151 (2014)

[15] ــ كريستين فالاسيك، إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب ، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ، 2008)، ص8

[16] ــ تقرير الأمين العام" ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، (مرجع سابق)، ص8

[17] ــ دونالد جيه بلانتي، تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية،(مرجع سابق)،ص 1

[18] ــ عقيلة خرباشي، العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان بعد التعديل الدستوري ل 28 نوفمبر 1996، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص101

[19] ــ إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية، القاهرة: عالم الكتب، 1983، ص3

[20] ــ وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي ــ دراسة مقارنة ــ ط1 ، بيروت: منشورات الحلبي، 2008 ، ص11، نقلا عن:حامد ربيع، مذكرات في النظرية السياسية (نظرية القيم السياسية)، جامعة القاهرة: 1978)، ص320، ووسيم حسام الدين الأحمد، (مرجع سابق)، ص11

[21] ــ عمار عوابدي، "عملية الرقابة البرلمانية ودورها في الدفاع على حقوق المواطن"، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، مجلس الأمة،2002م، ص53 ــ 54

[22] ــ إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية، (مرجع سابق)، ص 24

[23] ــ وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي، (مرجع سابق)، ص 12

[24] ــ إلجا يوسياك، النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة على القطاع الأمني، (مرجع سابق)، ص 10

[25] ــ المرجع نفسه، ص 10

[26] ــ محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص، 38 ــ 40

[27] ــ المرجع نفسه، ص40 ــ 42

[28] ــ وسيم حسام الدين الأحمد، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي ــ (مرجع سابق)، ص 18

[29] ــ المرجع نفسه، ص 18 ــ 19

[30] ــ إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية، (مرجع سابق)، ص11

[31] ــ مجموعة باحثين من المركز اليمني لقياس الرأي العام، الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، سلسلة أدلة الدولة المدنية الديموقراطية، دليل رقم 6، صنعاء: المركز اليمني لقياس الرأي العام، 2014)، ص12

[32] ــ المرجع نفسه، ص 12

[33] ــ نيكولا بوبوفيتش، النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، (مرجع سابق)، ص 9

[34] ــ المرجع نفسه، ص 9 ــ 10

[35]ــ نيكولا بوبوفيتش، النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة،والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008،ص19 ــ 20 .

[36] ــ المرجع نفسه، ص19

[37] ــ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 "خلق الفرص للأجيال القادمة"، لأردن عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002، ص111ــ 112

[38] ــ نيكولا بوبوفيتش، النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله، (مرجع سابق)، ص10

[39] ــ المرجع نفسه.

[40] ــ المرجع نفسه، ص10 ــ 11

[41] ــ دونالد جيه بلانتي، تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية، (مرجع سابق)، ص7

[42] ــ تقرير الأمين العام" ضمان السلام والتنمية: دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، الوثيقة: A/62/659–S/2008/39 ، ص5

[43] ــ يزيد الصايغ، الدول المتداعية: إصلاح قطاع الأمن في ليبيا واليمن، بيروت: مركز كارنيغي للسلام الدولي منطقة الشرق الأوسط، حزيران/ يونيو 2015. ص 11

[44] ــ المرجع نفسه، ص9

[45] نيكولا بوبوفيتش، النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني، (مرجع سابق)، 10